الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة للساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى

دكتور/شعبان عطية ابوخطوة١ دكتور/ جمال جمعة حليوة١

ملخص البحث

تعانى جمهورية مصرالعربية كغيرها من الدول النامية من التزايد المستمر والغير مبرر فى عدد السكان مما يؤثر سلبا على الموارد التنموية الباطنية والظاهرية ونظرا لعدم وجود اليات حقيقية تنظم العلاقة بين هذا التزايد المستمر فى عدد السكان والاستغلال الامثل لهذه الثروات فقد أصبح موضوع التنمية المستدامة وأليات تحقيقها فى وقتنا الحالى أمرا أساسيا لا غنى عنه و مطلبا مهما من الضروري التفاعل معه والاستجابة لمتطلباته وليس مجرد دعوة يناقشها العلماء والمختصون في ندواتهم أو مؤتمراتهم، هذا الموضوع الذي بات يمثل أحد وأهم المقومات الرئيسية للوعي البيئي الذي بدوره يشكل الإطار العام لتقدم وحضارة الانسان في القرن الحالي، وحيث التنمية المستدامة تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة المناطق التنموية على التحمل ، فمع التزايد المستمر لعدد السكان فى اقليم الدلتا والاسكندرية وكذلك الاستخدام الجائر الغير مبرر للموارد البيئية فى منطقة الساحل الشمالى وظهيره الصحراوى الذى يمثل الوعاء الذى يمتص الزيادة السكانية فى هذه الاقاليم أصبح البحث عن أليات لتحقيق مبدأ التنمية المستدامة أمرا لا حياد عنه ، ولذلك تعد خطة التنمية المستدامة المتكاملة لمنطقة الساحل الشمالي من أهم الخطط التي تعدها الدولة لامتصاص الزيادة السكانية المستقبلية (حوالي ٣٤ مليون نسمة)، لما تزخر به منطقة الساحل الشمالي ومناطقه الصحراوية من موارد طبيعية ضخمة لم تستغل حتي الأن. كما أن منطقة الدراسة تعد من المناطق القليلة بمصر التي تمتلك كافة الأمكانيات التي تجعلها مقصداً لجذب الإستثمارات في كافة المجالات، بالإضافة الي المناخ المعتدل طوال العام، ورغم تعدد الدراسات السابقة للساحل الشمالي، إلا انها متفرقة واساسها قطاعي، لذا سيتم دمج جميع الدراسات السابقة، وتحديثها وتحديد الفجوات الجغرافية والقطاعية، والإستفادة منها في وضع استراتيجية متكاملة ومستدامة لتنمية الساحل الشمالي.

توصل البحث الي عمل مخطط استراتيجى لمنطقة الساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوي فى ضوء الامكانيات الطبيعية يتضمن جميع قطاعات التنمية الشاملة ويكون أساس مرجعيته الدراسات والمخططات السابقة التى اعدت لهذه المنطقة متبنيا تطبيق مفهوم التنمية المستدامة لتحقيق التوازن بين مجهودات التنمية والحفاظ على المنظومة البيئية بما يكفل عدم استنزاف الموارد الطبيعية وصيانتها للاجيال القادمة، وتنويع القوام الاقتصادى مع أهمية تحقيق الترابط والتكامل بين النشاط السياحى والانشطة الاقتصادية الاخرى، بالاضافة الى الاهتمام بقضية ادارة التنمية وخاصة إدارة الاراضى والمياه والبيئة، مع إحداث تغيرات جذرية فى الاوضاع الاقتصادية والانماط المعيشية للسكان كما يلزم الا يغفل اليات تنمية الموارد البشرية و تفعيل مشاركة المجتمع المحلى لدفع عجلة التنمية، ويهدف المخطط تحقيق التوازن الإقليمي بين

١- مدرس بكلية الهندسة جامعة الأزهر

المدن الرئيسية والتجمعات العمرانية الأخرى، وكذلك تحقيق الاتزان السكاني بالمحافظة، من خلال إعادة توزيع السكان بما يتوازن وتوزيع الموارد ، و تقوية النسق العمراني الحالي من خلال معالجة الفجوة القائمة بين رتب وأحجام التجمعات العمرانية ، كذلك تحقيق التوافق بين الوظائف التنموية للتجمعات العمرانية والأدوار الإدارية التي تقوم بها، بالاضافة الى تحقيق الإدارة الجيدة والاستخدام المستدام للأراضي داخل الإقليم.

١-١- مشكلة البحث

تتمتع منطقة الدراسة بالعديد من الموارد التنموية والتى من اهمها الموارد السياحية والمائية والتعدينية والموارد الزراعية وغيرها من الموارد الاخرى كما هو مبين بالشكل التوضيحي رقم (١)، الا انه مع تزايد متطلبات التنمية سواء من الناحية السياحية، أو الزراعية ومع قيام العديد من السكان المحليين ببعض الأعمال الضارة بالموارد الطبيعية الأمر الذى أوجد نوعًا من التحدي بين متطلبات التنمية بالمنطقة وبين متطلبات صون التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد التنموية المتنوعة، من هذا المنطلق تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود برامج تنميوية مخططة وأليات تنفيذية لها طبقا لمعاييرومبادئ التنمية المستدامة المتفق عليها عالميا بمنطقة الساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى من أجل التوفيق بين متطلبات التنمية ومتطلبات حماية الموارد الطبيعية.

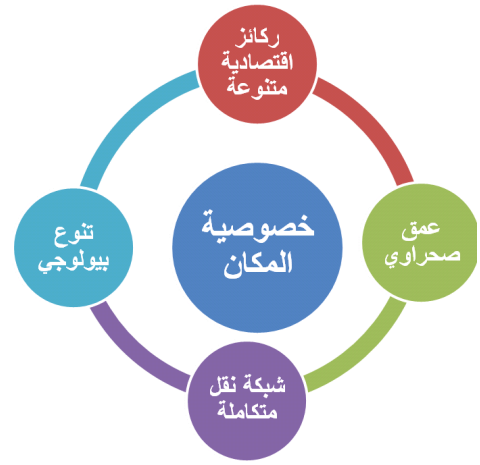

شكلرقم ١- يبين الأهمية الإقليمية لمنطقة الدراسة

١-٢-اهداف البحث

لقد اصبح مبدأ الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية هدفا ساميا ورئيسيا يسعى الى تحقيقة كل دول العالم ولذلك جاءت فكرة التنمية المستدامة أو التنمية القابلة للاستمرار؛ ولقد جاء إعلان وطرح هذا المفهوم في إطار تقرير أعده الاتحاد العالمي لحماية البيئة والموارد الطبيعية الذي أطلق عليه " إستراتيجية حماية العالم "وبناءا على ما سبق يهدف البحث الى توضيح المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة ومبادئها ؛وأليات تحقيقها بالساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى.

١-٣ - فرضيات البحث تتمثل فى الآتى:

١- التطويرالمؤسسى المستمرلادارة التنمية وتحديث الأطر التنظيمية الحالية وتيسير الإجراءات المرتبطة بالمشروعات التنموية بدأ من التخطيط حتى التنفيذ يؤدى الى جذب المستثمرين ونجاح جميع الخطط التنموية لمنطقة الدراسة.

٢- نشر ثقافة المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة لدى المؤسسات المشاركة في المشروعات التنموية والسكان المحليين يساهم بدور فعال في المحافظة على البيئة ومواردها.

هيكل البحث

في إطار الخطة المنهجية للبحث فإنه سيتم تحديد المشكلة البحثية وأهداف البحث، والفرضية، كما يناقش البحث المفهوم النظرى للتنمية المستدامة واهدافها ومبادئها، ومفهوم التنمية الساحلية واهدافها، اضافة الى توضيح دور شبكة النقل القومى فى تحقيق التنمية المستدامة، ودور تقنية المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك توضيح الدور الفعال للادارة العمرانية فى استدامة التنمية ،وكذ دور التشريعات العمرانية في النهوض بعملية التنمية المستدامة، كما يناقش البحث تشخيص الوضع الراهن لمنطقة الدراسة من حيث الموقع وملامحه العمرانية والسكانية والاجتماعية وموارده التنموية، وكذلك المشاكل البيئية الراهنة فى منطقة الدراسة، هذا بالاضافة الى الدور

الحكومى فى تنمية الساحل الشمالى ورؤية التنمية الشاملة لها، ثم التعرض ببعض من التفصيل لمنطقة الدراسة (الساحل الشمالي الغربي وظهيره الصحراوي)، وتحليل المقومات التنموية لها ومن ثم الخروج بالنتائج والتوصيات.

٢- المدخل النظري للتنمية المستدامة

٢-١- التنمية المستدامة فى المفهوم النظرى

Sustainable development in the concept system

تعرف التنمية المستدامة بانها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم؛ فهى تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، اى إنَّها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي الذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة، والبحث عن العدالة.

يعد مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهومًا بيئيًا ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور رئيسة وهي المحور الاجتماعي (الإنسان) والمحور الاقتصادي والمحور البيئي[١].

تهدف التنمية المستديمة الى تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان وتعزيز وعيهم بالمشكلات البيئة، والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية، هذا بالاضافة الى تحقيق نمو اقتصادي تقني بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية؛ وتتمثل مبادئ التنمية المستدامة فى عدة امور مهمة منها تطبيق أسلوب النظم البيئية في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، والمشاركة الشعبية هذا بالاضافة الى التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية والتخطيط الإستراتيجي لها،وكذلك تحقيق التوازن البيئي والتنوع البيولوجي والتوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، بالاضافة الى مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية واخيرا الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة[٢].

٢-٢- التنمية العمرانية المستدامة

Sustainable urban development

ظهرت فكرة التنمية العمرانية المستدامة في عدة مؤتمرات عالمية منها مؤتمر قمة الأرض في ريودى جانيرو عام ١٩٩٢م خلال هذه المؤتمرات طرحت عدة تعريفات لمفهوم التنمية العمرانية المستدامة مفادها تحسين نوعية الحياة في المدينة على المستوى العمرانى فضلا عن المستوى البيئ، الثقافى، السياسي، المؤسسى، الاجتماعى، الاقتصادى ضمن حدود الموارد المتاحة دون ترك أعباء للأجيال القادمة نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية؛ يعتمد تحقيق التنمية العمرانية المستدامة على عدة مبادئ أهمها تحقيق التوافق والانسجام مع الطبيعة والبيئة بحيث يتم تحقيق بيئة خالية من التلوث والضوضاء والازدحام؛ تحقيق الاستقلالية المحلية من خلال تعزيز قدرة الافراد والمجتمعات على تشكيل وتكوين بيئتهم عن طريق احتياجاتهم وطموحاتهم لتحقيق الانتماء والاحساس بالمكان والقدرة في ادارة بيئتهم المحلية[٣].

٢-٣- التنمية السياحية المستدامة

Sustainable tourism development

التنمية السياحة المستدامة هي التي تلبي احتياجات السياح والمناطق المضيفة بحماية وتعزيز الفرص المتاحة للمستقبل، وتتوخى إدارة جميع الموارد التي تمكن الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ على السلامة الثقافية، والعمليات الإيكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي ونظم دعم الحياة؛ كما تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما؛ كذلك عرف الاتحاد الأوربي للبيئة والمنتزهات القومية في عام ١٩٩٣ التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية.

تحليلا للتعاريف السابقة للتنمية السياحية المستدامة

نلاحظ أنها تركز على تلبية احتياجات السياح دون الإضرار بالمحيط البيئي والاجتماعي للمناطق المستضيفة وتعمل على الوفاء بالسلامة الثقافية والعمليات الإيكولوجية الأساسية[٤].

٢-٤- السياحة الصحراوية المستدامة

Sustainable Desert Tourism

تعني السياحة في المناطق السياحية الصحراوية من خلال توفيرالهياكل والقواعد الأساسية للسياحة في الصحراء وكل ما تطلبه دون الإضراربالطبيعة البيئية للصحراء سواء من الناحية الإيكولوجية أو الاجتماعية أو الثقافية، وحفظ سلامة التنوع البيئي والبيولوجي ونظم دعم الحياة المتنوعة في المناطق الصحراوية[٥].

٢-٥- التنمية الساحلية واهدافها

The concept of coastal development and its goals

المنطقة الساحلية تعتبر بيئة جاذبة للسكان حيث أثبتت الدراسات أن أكثر من نصف سكان العالم تقريبا يعيشون في المناطق الساحلية فهى تمثل مصدر مهم لجذب السياح ولذلك تعتبر عصباً رئيسيا في الاقتصاد العام، وهذه المناطق تعانى ضغوطاً كثيرة في التحديات والكوارث البيئية الطبيعية بالاضافة الى العبث الانسانى بها إثر التنمية الاقتصادية ولذلك فهى تحتاج الى مخططات تنموية تراعى في تشريعاتها الحفاظ على المقدرات التنموية لهذه المناطق ومتوافقة مع مبادئ التنمية المستدامة المتفق عليها عالميا.

ومفهوم التنمية الساحلية انها مجموعة من الجهود الحكومية والشعبية المبذولة عن قصد وبغرض إحداث نوع من التغيير النامي في حياة الجماعات والمجتمعات الساحلية وبما تشمله هذه الحياة من جوانب متنوعة ومتعددة في إطار من السياسة العامة للدولة. وتهدف تنمية السواحل الى قيام مجتمعات عمرانية وانشطة عمرانية اخرى بصورة مخططة بحيث تمثل نموذجاً تتسق فيه إستراتيجية العمران الجديد مع الارتباط المباشر بين الهيكل العمراني القائم والمقترح في منظومة متكاملة تستهدف استقرار السكان في انماط عمرانية تخدم احتياجاتها الفعلية دون اهدار في استخدام الموارد المتاحة[٦].

٢-٦- الاستراتيجية The strategy

هي فن استغلال المصادر والإمكانيات المتاحة لتنفيذ سياسة معينة وهي الخطوط العريضة لأساليب العمل، ويقصد بها في هذا البحث: الأسلوب الذي يمكن من خلاله تحويل الساحل الشمالي وظهيره الصحراوي إلي كيان متوازن بيئياً متكامل اجتماعياً وسكانياً وعمرانياً، من خلال استغلال الموارد المتاحة والغير مستغلة.

٢-٧-الأليات Mechanisms

اسلوب العمل من خلال الأهداف والسياسات والاستراتيجيات المحددة والتي من خلالها يمكن تحقيق التنمية المستدامة.

٣- القطاعات الداعمة للتنمية المستدامة

Sectors supporting sustainable development

٣-١-شبكة النقل القومى ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة

The role of the network of transport force in the achievement of sustainable development

يمثل قطاع النقل عنصرا مهما وأساسيا فى تحقيق التنمية المستدامة حيث يساعد على توطين السكان فى المناطق المراد تنميتها من خلال المساهمة فى قيام صناعات جديدة بتلك المناطق واستغلال مواردها الطبيعية بافضل صورة حيث يتمحور النشاط الاقتصادى والمتثل فى حركة الاشخاص والبضائع من مكان لآخر بالشكل الذى يترتب عليه خلق منافع زمانية ومكانية حول قطاع النقل، كما يعتبر الطلب على خدمات قطاع النقل دالة فى التجارة الخارجية ويرجع ذلك الى ان الطلب على خدمات النقل مشتق من الطلب على الواردات والصادرات فمن هذا المنطلق يمثل قطاع النقل أهمية كبرى داخل الاقتصاد القومى[٧]، وعلى كل حال ان الدور الذي يلعبه قطاع النقل على المستوى الاقتصادي والاجتماعىوالعمرانى لكل دولة لا يمكن التغاضي عنه، فالنمو والازدهار اللذان يتحققان في هذا القطاع يمتد تأثيرهما ليشمل جميع القطاعات وعليه يتجلى دور قطاع النقل وتطويره في تحقيق التنمية المستدامة على مستوياتها المختلفة، ففى التنمية الاقتصادية تكمن مساهمة قطاع النقل من خلال ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، و تأمين انتقال

السلع و اليد العاملة و بالتالي توفير فرص العمل، كما يعتبر عاملا مساعدا في اكتشاف و استغلال الموارد الطبيعية، كذلك يلعب النقل دورا هاما في المجال الاجتماعي حيث يبرز هذا الدور على مستوى العلاقات الاجتماعية و تطورها، بحيث يساهم النقل إلى حد كبير في إحداث التغيير الاجتماعي من خلال ربط المناطق الريفية بمدنها من خلال طرق حديثة تسهل عملية الاتصال الاجتماعي بينهما، بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمع نتيجة توفير فرص العمل وسهولة التنقل لقضاء حوائجهم[٨].

وقد وضعت المفوضية الأوروبية عدة سياسات لتحقيق النقل المستدام، إضافة إلى كفاءة في استخدام الطاقة واحترام البيئة، من أجل المساهمة أكثر في تحقيق تنمية شاملة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) ومستدامة وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بترشيد قطاع النقل بعد "معاهدة ماستريخت" وبعد ظهور انعكاسات التنمية المشتركة لمختلف القطاعات على البيئة وازدياد المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتم عقد "اتفاقية كيوتو" سنة ١٩٩٢م للأمم المتحدة، التي هدفت إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، وقد اقترح الاتحاد الاوروبى وضع استراتيجيات أساسية موجهة للنقل البري نظرا لكونه الأكثر تعقيدا من حيث الترشيد والتحديات منها الابتكار التقنى لتطوير الممارسات التشغيلية للنقل للحد من الأثر البيئي، وتشجيع شركات النقل المستخدمة لأفضل التقنيات الحديثة، بالاضافة الى الاستثمار الكافي في البنية التحتية الجديدة المواكبة للتطور والنمو لإزالة الاختناقات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[٩].

٣-٢- تقنية المعلومات والاتصالات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

The role of information and communication technology in achieving sustainable development

في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.. بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

تلعب الاتصالات دورا رائدا في تحقيق التنمية المستدامة حيث ان المعارف والمعلومات تعد عنصراً أساسياً لنجاحها، فهى تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية[١٠].

٣-٣- إدارة العمران ودورها الفعال فى استدامة التنمية

Administration of urban and its active role in sustainable development

تمثل الادارة العمرانية أحد العوامل الاساسية والمحور الفعال فى التنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية حيث ان وجود أجهزة إدارية نشطة وفاعلة، وقوى عاملة مدربة، تمكن الجهات المسئولة عن التنمية من رسم الخطط العمرانية والاجتماعية والاقتصادية بشكل مطابق للمعايير التخطيطية السليمة، ولذلك تعتبر الإدارة العمرانية الرشيدة

وتطبيق مبادئ المشاركة والديمقراطية هى امور وعناصر اساسية فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

تتطلب إدارة التنمية العمرانية إعادة النظر في كثير من الأنظمة والإجراءات المطلوبة لتطويرها ولتحسين اداؤها ، كما تتطلب إعادة النظر في الصلاحيات التي تمنح للمسؤولين في الأجهزة المركزية والإقليمية والمحلية، وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن اللامركزية تلعب دورا محوريا في تحقيق اداء الإدارة العمرانية الرشيدة وكذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولنجاح دور ادارة التنمية في تحقيق اهداف التنمية الشاملة المستدامة لابد من شراكة القطاع الخاص والمشاركة الشعبية وهى تتمثل في المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية ، وتظهر أهمية التعاون بين الجهات المشاركة في تجميع الإمكانات والخبرات التي تتميز بها كل جهة لإمكان الوصول إلى مدخل فعال لإدارة التنمية العمرانية[١١].

٤- تشخيص الوضع الراهن لمنطقة الدراسة

٤-١- الموقع وخصائصه الجغرافية

Location and geographical characteristics

تقع منطقة الدراسة في غرب إقليم الإسكندرية، وتمتد بين خطي طول ٢٥ ° ٢٩ ' – ٢٥ ° ٣٥ ' شرقاً ، ودائرتي عرض ٣١ ° ٤٠ ' – ٢٧ ° ٣٥ ' شمالاً . ويتميز موقع الدراسة بالعديد من المقومات المكانية التي تجعلها مكاناً فريداً ملائماً للتنمية العمرانية والسياحية ، حيث يمتد حدها الشمالي بطول ٤٥٠ كم على ساحل البحر المتوسط؛ ويحدها من الشرق محافظات الإسكندرية والبحيرة ومن الجنوب باقي الحدود الإدارية لمحافظة مطروح ثم محافظة الوادي الجديد، أما حدودها الغربية فهي تمتد بعمق حوالي ١٠٠ كم على الحدود المصرية الليبية، ويتراوح عمقها ما بين ٤٠ كم و ١٠٠ كم جنوباً فى الظهير الصحراوى إسترشاداً بخط تقسيم مياه الأمطار (Water Divide Line)، شكل رقم (٢) وتبلغ مساحتها حوالي ٢١٢١١٢ كم^2 تمثل ٩٤.٦٦% من إجمال مساحة إقليم الإسكندرية؛ وحوالي ٢١% من إجمالي مساحة الجمهورية.

٤-٢- الملامح العمرانية Features of urban

تمثل المساحة المأهولة بالمنطقة حوالي ١.٩% من مساحتها الكلية، بينما تمثل نسبة الأراضي الصحراوية (غير المأهولة) نسبة ٩٨.١% الباقية. وتشغل الاستعمالات الزراعية الجانب الأكبر من المساحات المأهولة بها؛ حيث تصل نسبتها إلى نحو ٥٩.١٩% (٣٠.٦% داخل الزمام و٢٨.٥٩% خارج الزمام)، تليها الأراضي البور بنسبة ٣٢.٧٦% ثم المنافع والجبانات بنسبة ٦.٧٩% فالاستعمالات العمرانية بنسبة ١.٢٦% فقط من إجمالي المساحات المأهولة بالمحافظة.

بالنسبة للاستعمالات العمرانية فتقع أكبر مساحاتها بمركز مطروح حيث تبلغ ٢٢ كم^2 بنسبة ١.٦٧% من مساحة المركز المأهولة، بينما تقع أدناها بمركز العلمين حيث تبلغ ١ كم٢ فقط بنسبة ٠.٦٦% من مساحته المأهولة. أما الأراضي المستغلة للمنافع والجبانات فتوجد أكبر مساحاتها بمركزي سيوة ومطروح بمساحات تبلغ ١٤١ كم^2، ٧١ كم^2 ونسب ١٢.٢٧%،٥.٤٠% من المساحات المأهولة لكل منهما على التوالي، بينما توجد أقلها بمركز الضبعة بمساحة ٠.٦ كم^2 ونسبة ٠.٢٤% من المساحة المأهولة للمركز .

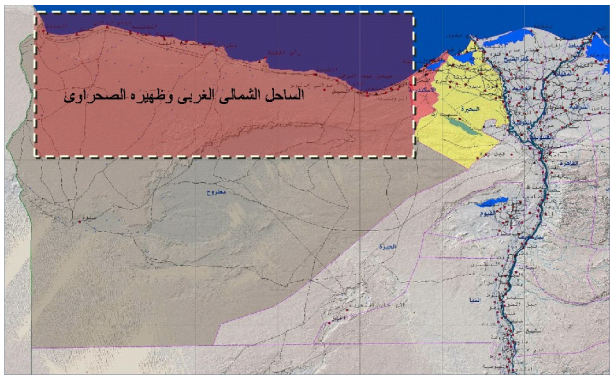

شكل رقم ٢- يوضح حدود منطقة الدراسة للساحل الشمالي الغربي وظهيره الصحراوي
المصدر ١٤

٤-٣- الملامح السكانية والإجتماعية

Features of population and social

تعتبر مدن الساحل الشمالي أقل مدن الإقليم من حيث تعداد السكان الذي بلغ نحو ٠.٣٢٢ مليون نسمة (وصل هذا

العدد إلى ٠.٣٢٣ مليون يمثلون نحو ٠.٤٤% من سكان مصر وفقاً للنتائج النهائية لتعداد عام ٢٠٠٦م)، ووفقاً لتقديرات ٢٠١٦ يصل عدد السكان إلي حوالي ٠,٤٦٨ مليون نسمة يمثلون ٠,٥% من سكان مصر. ويتركز نحو ٧٠.٣% من سكان المنطقة في الحضر، بينما تبلغ نسبة الإناث ما يقرب من نصف عدد سكان المنطقة ؛ إذ تصل نسبتهن إلى نحو ٤٧.٧% من إجمالي عدد السكان . كما يصل متوسط حجم الأسرة إلى حوالي ٥.٣ فرد، ويلاحظ إرتفاع هذا المتوسط في الريف عنه في الحضر حيث يبلغ ٦.١ فرد في الريف و ٥.١ فرد في الحضر. وتضم محافظة مطروح ٨ مراكز هي: مرسى مطروح، الحمام، السلوم، سيدي براني، سيوة، العلمين، والنجيلة.

كما تضم ثماني مدن (عاصمة لكل مركز)، بالإضافة إلى ٥٦ قرية رئيسية و٣ قرى تابعة و٣٩ قرية لا تدخل ضمن نطاق وحدات محلية قروية بإجمالي ٩٨ قرية في المحافظة، وكذلك ٢٤١ من الكفور والعزب والنجوع.

٥- الموارد التنموية بمنطقة الدراسة

Resources development study area

تتعدد الموارد التنموية بهذه المنطقة وتشمل:

٥-١- الموارد المائية

من أهمها مياه الأمطار ويتبقى منها بعد البخر حوالى ٢٠٠ مليون م^3/سنة، يليها المياه الجوفية وتبلغ كميتها حوالي ١٦٠ مليون متر مكعب سنويا، كما توجد أيضا المياه المنقولة من مياه النيل للمحافظة وتقدر الكمية المنقولة عن طريق الأنابيب بنحو ٥٠ مليون م^3/سنة، أما المياه المنقولة عن طريق ترعة الحمام فتقدر بنحو ١٥٠ مليون م.^{3}

٥-٢- الموارد الأرضية

تتمثل فى الموارد التعدينية منها البترول والغاز الطبيعى وهما من الانشطة الواعدة للتنمية بالمحافظة، حيث يتوفر مخزون هائل لا يقل عن ٤,٨ بليون برميل من الزيت الخام و ١٣,٤ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى وتتوطن فى جنوب غرب العلمين، وجنوب غرب مرسى مطروح، هذا بالاضافة الى الموارد الاستخراجية ومنها الحجر الجيرى فى (الحمام/ فوكة/ العلمين/ سيدي حنيش/ سيوه)، والجبس فى (الحمام، العميد، العلمين)، الطفلة (سيليكات ألومونيوم مائية) فى (الحمام، العلمين، سيوة)، الدولوميت، كربونات كالسيوم، والماغنسيوم وتوجد فى (الحمام، العلمين، غرب مطروح)، وملح الطعام (كلوريد الصوديوم) ويوجد على سواحل البحر المتوسط فى مطروح، رمال السليكا وتوجد فى (العلمين، الحمام)، الرخام ويوجد فى سيوة.

٥-٣- الموارد الزراعية

حيث تبلغ المساحة المنزرعة بالمحافظة (داخل وخارج الزمام) نحو ٥٧٣,٥٨ ألف فدان بنسبة ١,١٤% من إجمالي مساحة المحافظة، ويعمل نحو ٤٥ % من المشتغلين بالمحافظة بالنشاط الزراعي حيث يبلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بمحافظة مطروح ١,١٥ فدان/نسمة وهو معدل مرتفع مقارناً بباقي محافظات الإقليم، كما تحتضن منطقة الدراسة ثروة حيوانية هائلة حيث تّقدر أعداد رؤوس الماشية المنتجة بنحو ٦٢٠٠ رأس من الأبقار والجاموس، فضلا عن٦٤٧ ألف رأس من الأغنام والماعز، هذا بالإضافة إلى ما يزيد على ٤٨,٩٥٠ ألف وحدة من الثروة الداجنة (دجاج/ أرانب/ طيور أخرى).

٥-٤- الموارد السياحية

حيث يوجد بها كثير من المواقع الأثرية المتميزة عالميًا وقوميًا وتضم آثارًا رومانية و قبطية وإسلامية، و كذلك العديد من المناطق السياحية الطبيعية والبيئية، ومن أهم امكانات السياحة مقابر قوات الحلفاء فى العلمين؛ المقابر الفرعونية فى مطروح؛ دير مارمينا؛ المتحف الحربى بالعلمين؛ متحف روميل؛ معبد رمسيس الثاني فى منطقة أم الرخم؛ اما بالنسبة للسياحة الشاطئية فتحتل المحافظة موقعًا هامًا بين الأقاليم الساحلية الرئيسية، فساحلها يمتد بطول ٤٥٠ كم ومعظم شواطىء مطروح من أجمل المواقع الساحلية بمصر؛ كذلك تحتضن منطقة الدراسة العديد من الإمكانيات البيئية التي تجذب الهواة والباحثين حيث قدرت

أنواع النباتات فى صحراء مطروح بأكثر من ١٠٩٥ نوعًا نباتيًا والعديد من الحيوانات البرية، كما يوجد محمية معلنة فى منطقة "العميد" وأخرى بسيوة، اضافة الى سياحة السفارى فتتمتع المنطقة بطبيعتها الصحراوية من كثبان رملية ووديان وتشكيلات صخرية مختلفة وواحات مندثرة و مجتمعات بدوية صغيرة مما يجذب سياحة الشباب العاشق للمغامرة.

٥-٥- الامكانات الصناعية

تتمتع منطقة الدراسة بامكانات صناعية متنوعة وواعدة حيث تزخر بالعديد من الأنشطة الصناعية التى تعتمد بالأساس على استغلال المنتجات الزراعية ومعظمها صناعات مرتبطة بالزيتون والتمور. وبصفة عامة، يوجد فى المحافظة أكثر من ١١ منشأة صناعية وما يناظر ٤٠٠ ورشة، وتقدر العمالة بها بحوالي ١٠٠٠ عامل فى القطاعين العام والخاص، كما تتوفر إمكانيات كبيرة للتوسع فى النشاط الصناعي بالمحافظة فى مجال المشروعات التعدينية، الصناعات البترولية ، الصناعات الغذائية، ومواد البناء ، بالإضافة إلى الصناعات الصغيرة والأنشطة الحرفية. ويوضح الشكل (٣) الإمكانيات التنموية بالساحل الشمالي الغربي وظهيره الصحراوي، وهي متنوعة ومتعددة

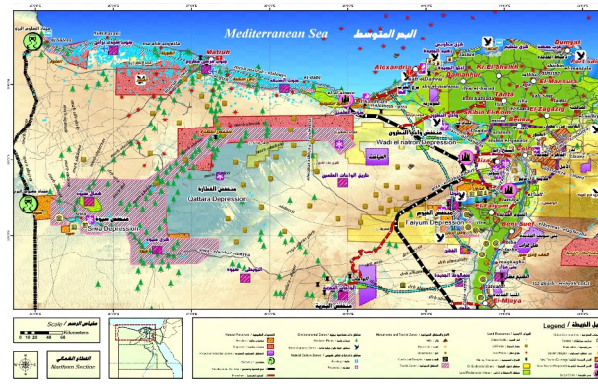

شكل رقم ٣- الإمكانيات التنموية بالساحل الشمالي الغربي وظهيره الصحراوي المصدر [١٥]

٦- شبكة الطرق والنقل والمواصلات

توضح خرائط الطرق بمحافظة مطروح أنها تتصل اتصالا جيدًا بمعظم محافظات الجمهورية ومن أهم الطرق بالمحافظة:

* **الطريق الدولي الساحلي:** الذي يمتد من منفذ رفح البرى على الحدود الشرقية إلى منفذ السلوم البرى على الحدود الغربية حيث يسير موازيا للشريط الساحلى الشمالى للجمهورية ويعتبر هذا الطريق فى الوضع الراهن محورًا بريًا دوليًا يربط المشرق العربى بالمغرب العربي بالإضافة إلى انه المحور البرى الذى يربط القرى السياحية المقامة حاليا أو المقترح إقامتها على امتداد الساحل الشمالى الغربي للجمهورية بباقى أجزاء الشبكة القومية للطرق.
* **طريق مطروح سيوه بطول ٣١٠ كم.**
* **طريق (العلمين- وادى النطرون الدولى):** يربط الطريق الساحلى الدولى من موقع مدينة العلمين بالطريق الصحراوى (اسكندرية – القاهرة) قبل مدينة وادى النطرون بحوالى ١٥ كيلوا متر.
* **السكك الحديدية:** حيث ترتبط المحافظة بمحافظات الجمهورية عن طريق خط مزدوج يرتبط بباقي أجزاء الشبكة القومية للسكك الحديدية عند الإسكندرية.
* **النقل الجوى:** يوجد بالمحافظة مطار مرسى مطروح وهو مطار يستخدم فى الخدمة المحلية، ومطار العلمين الجديد.
* **الموانئ:** ترتبط محافظة مطروح ملاحيًا بالعالم الخارجي من خلال موانئ مرسى مطروح، والعلمين، و السلوم هذا بالإضافة إلى الموانى السياحية مثل ميناء اليخوت بمركز مارينا العلمين.
* **المنافذ البرية:** تتمثل في منفذ السلوم البرى ، ميناء مرسى مطروح.

٧- التحليل العام لدراسة الوضع الراهن

تشير بيانات تشخيص الوضع الراهن لمنطقة الدراسة الى انها تتمتع بامكانات تنموية متعددة يمكن ان تلعب دورا محوريا في دفع عجلة الاقتصاد العام لمحافظة مطروح ويجعلها مركزا جاذبا للسكان من المحافظات المجاورة وخاصة المحافظات المكونة لاقليم الاقليم الاسكندرية شريطة ان يحسن استغلالها طبقا لمعايير ومبادئ التنمية المستدامة المتفق عليها عالميا وبالرغم من ذلك الا انها

تعانى من عدة مشاكل مهمة نوجزها فيما يلى:

٧-١- تعدد جهات الولايات علي الأراضي المتاحة للتنمية

حيث تتصارع علي جهات عدة علي الساحل الشمالي الغربي وظهيره الصحراوي والتي تتمثل في الوزارات والهيئات المختلفة مما يعوق اية تنمية يخطط لها بالمنطقة نتيجة هذا التعدد كما هو موضح بالشكل رقم (٤).

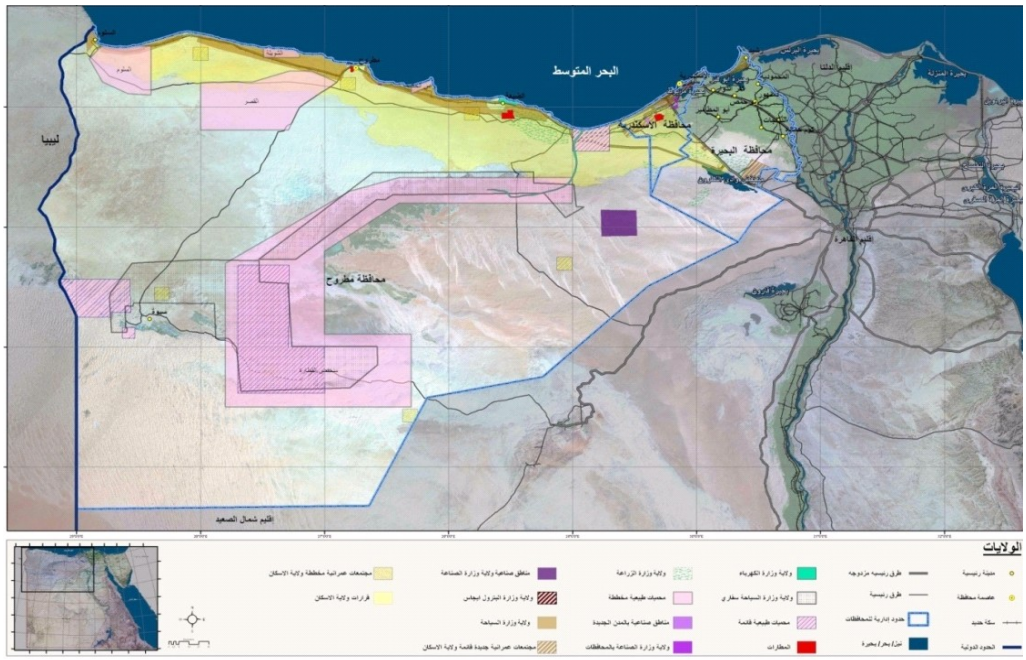

شكل رقم ٤- يبين تعدد جهات الولايات علي الأراضي المتاحة للتنمية المصدر(١٦)

٧-٢- الاستهلاك الجائر للموارد الطبيعية من أجل التنمية

حيث انه مع تزايد متطلبات التنمية سواء من الناحية السياحية أو من الناحية الزراعية ومع قيام العديد من السكان المحليين ببعض الأعمال الضارة بالموارد الطبيعية مثل الرعي الجائر وقطع الأعشاب والنباتات الطبيعية لاستخدامها منزليًا وعلاجيًا، الأمر الذى أوجد نوعًا من التحدي بين متطلبات التنمية السياحية والزراعية والاجتماعية بالمنطقة وبين متطلبات صون التنوع البيولوجي والحفاظ على موارد المحميات المتنوعة.

٧-٣- التصحر

وتتمثل أسبابه فى الاستغلال غيرالمناسب للأراضي الزراعية الذي يؤدي إلى استنزاف التربة، وإزالة الأشجار التي تعمل على تماسك تربة الأرض، بالاضافة الى استخدام أساليب الرى الرديئة ويؤثرذلك سلبًا على الحالة الاقتصادية، حيث يؤدي سنويًا إلى خسارة في المحاصيل الزراعية ؛كما تؤثر سرعة الرياح على تحريك الكثبان الرملية لفترات طويلة على الاراضى الزراعية مما يزيد عملية التصحر.

٧-٤- التغيرات المناخية

وهى مشكلة عالمية تتعاون دول العالم على الحد منها لحماية الإنسان وبيئته من الآثار السلبية لهذه التغيرات فى المستقبل؛ ويعتبر قطاع الدلتا المصرية والساحل الشمالى من أهم القطاعات تأثرًا بتغير المناخ فى مصر وتدل الدراسات التى تمت فى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفى جامعة الإسكندرية على أن ارتفاع سطح البحر سوف يؤدى إلى غرق جزء واضح من الدلتا والساحل الشمالى وخاصة المناطق التى يقل ارتفاعها عن سطح البحر، وبالإضافة إلى ذلك فهناك احتمال آخر هو تسرب مياة البحر تحت سطح التربة مما يؤدى إلى تملحها، ويعنى كل ذلك فقد جزء من أفضل الأراضى الزراعية بالاضافة الى إختلاف معدل الأمطار وتذبذبها وحيث أن جزءًا كبيرًا من المحافظة يعتمد على المطر فى الزراعة والرعى فمن الصعب توقع ماذا سيحدث فى المستقبل حيث أنه من الممكن أن يكون هذا

التغير سلبيًا بقلة المطر وممكن أن يصبح إيجابيًا بزيادته.

٧-٥- الألغام

تعد مشكلة الألغام الموجودة بالساحل الشمالي وظهيره الصحراوي من مخلفات الحرب العالمية من اخطر مايمكن علي حياة السكان الحاليين والمستقبليين المزمع توطينهم بالمنطقة ولكن مايبشر بالأمل ان هناك جهود حثيثة علي تطهير المنطقة من هذا الشبح القابع بباطن الارض، كما هو موضح بالشكل رقم (٥).

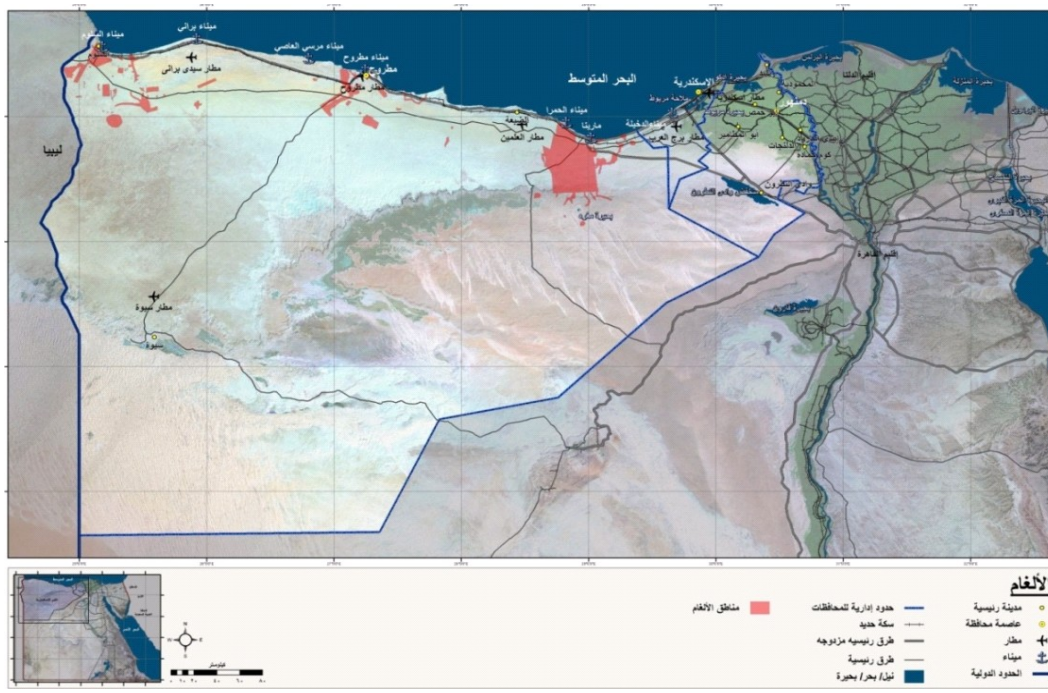

شكل رقم ٥- يبين مناطق الألغام بالساحل الشمالي الغربي وظهيره الصحراوي المصدر(١٦)

٧-٦- المشكلات البيئية الرئيسية فى القرى السياحية

تتمثل اهمها فى عدم التزام بعض القرى السياحية باستكمال منظومة التخلص ومعالجة مياه الصرف الصحى؛ وعدم وجود منظومة مخططة لجمع وتدوير القمامة والتخلص منها وهذا ما يسبب اضرارا جسيمة للسكان المحليين القائمين فى التجمعات العمرانية القائمة بطول خط الساحل الشمالى.

٧-٧- تلوث الهواء

تتمثل مصادره فى رذاذ البحر والذى يحمل معه أملاح الكلوريدات مما يزيد من عوامل تآكل المواد؛والكثبان الرملية التى تنتشر بفعل الرياح ؛ هذا بالاضافة الى مصادر التلوث الصناعى ومن اهمها المحاجر والمناجم وهى تمتد بطول الشاطئ الشمالى الغربى كذلك استخراج البترول والغاز الطبيعى؛ كما ينشأ عن المناطق الزا رعية القائمة حاليا بعض الملوثات وخاصة ما تحمله الرياح من الجسيمات العالقة أثناء عمليات حرث وتسوية وتجييز الأرض للزراعة وكذلك الحرق المكشوف للنفايات والحطب.

٧-٨- تلوث المياه بالساحل الشمالى الغربى

ومن اهم مصادر تلوثها تسريب مياه الصرف الصحى اليها ؛والاسراف فى مخصبات التربة الزراعية (الأسمدة) والمبيدات الحشرية ومبيدات الآفات وخلطها بمياه الصرف الزراعى والتى تعتبر مصدرا رئيسيا لتلوث المياه السطحية والجوفية بجانب صرف مخلفات الصرف الصحى من المدن والقرى التى لا يتم معالجتها علاوة على مخلفات المصيفين فى القرى الشاطئية والتى عادة تلقى فى مياه البحر إما معالجة أو غير معالجة[١٢].

٨- الجهود السابقة فى تنمية الساحل الشمالى الغربى

The role of government in the development of the north west coast

لقد شهدت منطقة الدراسة منذ بدايات الستينيات العديد من الدراسات والمشروعات بغرض الوصول الى مجموعة من الأهداف الرئيسية التي يجب السعي إلى تحقيقها للارتقاء بالبيئة العمرانية والطبيعية للإقليم، وتشمل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على موارد المياه وعلى الأراضي الزراعية، ودعم الصناعة؛ والتركيز على التنمية البشرية وتطوير العلاقة بين الإنسان والموارد الطبيعية وتهيئة المجال العمراني (القائم والمقترح) وإعادة توزيع السكان بعيداً عن المستقرات التاريخية القائمة وعن الأرض الزراعية والانتشار على الأراضي الصحراوية الغنية بالموارد الاقتصادية وترشيد استهلاك الطاقة، والسيطرة على التلوث البيئي، والتأكيد على وجود شبكة من الطرق الإقليمية، وإقامة مناطق صناعية حرة.

لا شك فى أن جميع المشروعات والخطط الإنمائية التى اعدت لهذه المنطقة قد ساهمت في تطوير رؤى التنمية وتحديد الاتجاه العام الذي يمكن أن يمثل نواة التنمية للمنطقة ومن أهم هذه المشروعات اعداد المخطط الاستراتيجى لتنمية الساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى حتى عام ٢٠٢٧ والتي قامت بتنفيذه الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ٢٠٠٧م، ومشروع التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للتنمية المكانية – خطة تنمية الساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى (وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٢)، و وكذا مشروع المخطط الإقليمي لتنمية الساحل الشمالي الغربي حتى عام ٢٠١٧ (الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ١٩٩٨ وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة)، هذا بالاضافة الى المشروع القومى لتنمية إقليم الإسكندرية (محافظات الإسكندرية، البحيرة، مطروح)، ١٩٩٧-٢٠١٧ (وزارة التخطيط)، ومشروع استراتيجية التنمية السياحية (الهيئة العامة للتنمية السياحية – وزارة السياحة) وتركز على التنمية المستدامة والمتكاملة للمنطقة مع خلق أنماط سياحية متنوعة فى ثمانية مراكز تنمية موزعة بطول الساحل من الحمام وحتى السلوم.

تحليلا للمشروعات التنموية التى اعدت لمنطقة الدراسة نجد ان استراتيجيتها التنموية تتمحور حول استغلال المناطق جنوب الشريط الساحلى بدءا من العلمين الى السلوم فى استصلاح الاراضى بالاعتماد على مياه الامطار والمياه الجوفية، وتنمية المدن الساحلية القائمة كمراكز تنمية رئيسية مع انشاء مراكز سياحية عالمية، واستغلال ظهير الاستصلاح الزراعى فى انشاء تجمعات عمرانية جديدة قائمة على التصنيع الزراعى والتعدين، هذا بالاضافة الى انشاء عدد من التجمعات البيئية الجديدة لخدمة انشطة التعدين وسياحة السفارى، واستغلال منخفض القطارة فى التنمية المتكاملة كما اشتملت الاستراتجيات التنموية لهذه المشروعات على اقتراح استصلاح وزراعة المناطق الواقعة حول المنخفض بواسطة المياه المالحة/ مياه التحلية، وانشاء تجمعات جديدة تخدم الانشطة المقترحة مع ربطها بشبكة الطرق الاقليمية المقترحة؛ ورغم تعدد الإمكانيات التنموية بمنطقة الساحل الشمالي والظهير الصحراوي والمشروعات التى اعدت لاستغلالها إلا انه يوجد عدد من المعوقات من اهمها حقول الألغام التى تنتشر بطول الساحل وبعض المناطق الداخلية من محافظة مطروح، هذا بالاضافة الى تعدد الجهات لولايات الأراضي وهو أمر ربما يعرقل اقتراح استراتيجية تنموية موحدة لهذه المنطقة.

٩- الفكر التنموي لمنطقة الدراسة

Developmental thinking of the study area

في ضوء التحليل السابق لمنطقة الدراسة تتمحور فلسفة الفكر التنموي من خلال النقاط التالية:

* تنمية المدن الساحلية القائمة كمراكز تنمية رئيسية مع انشاء مراكز سياحية عالمية.
* انشاء عدد من التجمعات البيئية الجديدة لخدمة انشطة التعدين وسياحة السفارى.
* استغلال منخفض القطارة فى التنمية المتكاملة.
* انشاء تجمعات جديدة تخدم الانشطة المقترحة مع ربطها بشبكة الطرق الاقليمية المقترحة.

* استغلال المناطق جنوب الشريط الساحلى بدءا من العلمين الى السلوم فى استصلاح الاراضى بالاعتماد على مياه الامطار والمياه الجوفية.

* استغلال ظهير الاستصلاح الزراعى فى انشاء تجمعات عمرانية جديدة قائمة على التصنيع الزراعى والتعدين.

* امكانية استصلاح ملايين الافدنة على تحلية مياه البحر ومياه الصرف الزراعى المعالجة، لاستزراع نباتات الوقود الحيوى والأعلاف.

* استصلاح وزراعة المناطق الواقعة حول المنخفض بواسطة المياه المالحة/ مياه التحلية.

ومما لاشك فيه فإنه لتحقيق الأهداف السابق ذكرها يتحتم التعامل مع الموارد الأرضية والمائية المتاحة بمنطقة التنمية بصورة رشيدة تضمن الاستفادة من إمكانات المنطقة مع ضمان الحفاظ على الموارد الهشة وغير المتجددة والتأكيد على أهمية توفير فرص التوسع والتنمية على المدى البعيد للأجيال القادمة وذلك من خلال:

* الاعتماد الأساسى على الموارد الطبيعية المتجددة والاستفادة الشاملة منها فى تدعيم القاعدة الإنتاجية لمنطقة الدراسة.

* الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية والانتفاع بوفورات التجمّع للأنشطة الاقتصادية والخدمية.

* تفادى تشتيت موارد التنمية والاستثمارات على مساحات واسعة بمنطقة الدراسة دون عائد اقتصادى مناسب، مع الاستفادة المثلى من البنية الأساسية والخدمات والموارد البشرية المتاحة وتطويرها.

* تنمية القدرات الإنتاجية وتحسين المستويات المعيشية للمجتمع المحلى.

تعزيز القدرة الاستيعابية للمنطقة من السكان، ومن ثم تحفيز الهجرة والاستيطان بها فى ظل توفير ركائز اقتصادية قوية وأقطاب للنمو وظروف معيشية مناسبة ومحفزة للاستقرار.

١٠- الإستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة لمنطقة الدراسة

Proposed Strategy for Sustainable Development of the Study Area

تعتمد استرايجية التنمية علي كل من التوجهات التنموية الداخلية والخارجية، بحيث يكون نهج التنمية متوازن يهتم بمختلف القطاعات، ويتم تحديد أهداف كل من استخدامات الأراضي من خلال أربعة استخدامات تنموية رئيسية (العمران، السياحة، الزراعة، والصناعة)، كما يتم إعداد تحليل خاص بمناطق الحفاظ ونطاقات المخاطر التي يجب وضعها في الاعتبار أثناء اتخاذ القرارات المكانية المرتبطة بتوزيع استعمالات الأراضي، لتحديد أولويات التنمية المكانية والقطاعية في منطقة الساحل الشمالي، من خلال تحديد محاور التنمية العرضية والطولية المتعامدة مع خط الساحل، وتحديد اقطاب التنمية وتوزيع الأدوار الوظيفية لها، وتحديد نقاط ربط الإقليم سواء داخلياً(داخل الدولة مع الأقاليم المجاورة) او خارجياً (مع الدول المجاورة) المغرب العربي ودول اوربا كما هو مبين بالشكل رقم (٦).

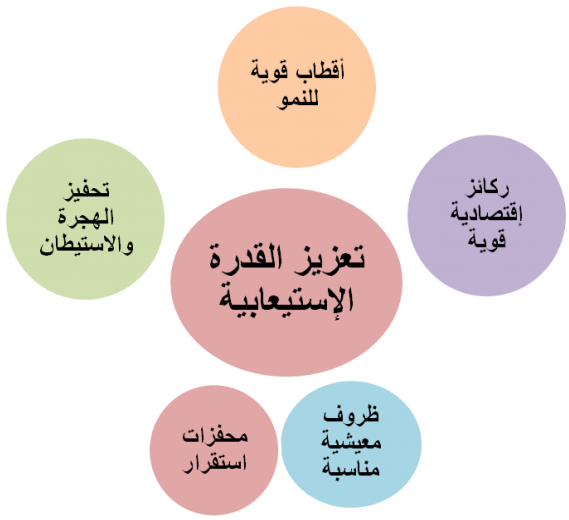

شكل رقم ٦- يبين الموجهات الإستراتيجية لمنطقة الدراسة

وتتمثل هذه الاستراتيجيات في عدة محاور:

١٠-١- صلاحية الأراضي للتنمية العمرانية

حيث تتنوع صلاحية الاراضى باختلاف طبيعة الاستخدام العمراني وكثافته ونمطه، فتتركز الصلاحية للعمران الحضري ذو الكثافات العالية والمتوسطة بصورة

كبيرة بطول ساحل البحر المتوسط ، حيث تتوافر الأراضى السهلية ذات الميول البسيطة وشبكات المرافق والبنية الأساسية، بالإضافة إلى توافر عوامل الجذب السكاني والمتمثلة في تنوع أشكال الأنشطة الاقتصادية، يضاف إلى ذلك تباعد تلك المناطق عن مناطق المخاطر الرئيسية مثل مناطق الألغام والفوالق النشطة والكثبان الرملية المتحركة.

١٠-٢- العمران الريفي: بطبيعة الحال ينتشر في مناطق الزراعات المروية حيث تسود حرفة الزراعة . ويتميز العمران البدوي بإمكانية وجوده حول عيون وآبار المياه الجوفية وبعض مناطق الزراعات المطرية، وقد لا يتعارض التوزيع الجغرافي للعمران البدوي بصورة كبيرة مع ميول الأرض أو المخاطر وذلك بسبب أحجامه المتدنية ووجوده بصورة مبعثرة.

١٠-٣- صلاحية الأراضي للتنمية السياحية: تختلف وفقاً لنوع السياحة المختارة وبصفة عامة فقد يوجد أكثر من نوع من أنواع السياحة فتمتد السياحة الشاطئية على ساحل البحر المتوسط ، وتظهر أهميتها في المناطق ذات الطبيعة الخلابة أو المناطق التي تسمح برؤية جيدة للبحر (حتى في حالة عدم تلامسها مع الشاطئ)، وهي بصفة عامة تحتاج إلى توافر الخدمات والبنية التحتية الرئيسية، كذلك تنتشر في منطقة الدراسة أنماط أخرى من السياحة، فتنتشر السياحة الثقافية حيث توجد المواقع الأثرية والتاريخية، وهي كثيرة في الإقليم، وخاصة تلك المرتبطة بالعصرين اليوناني والروماني، كذلك تنتشر السياحة الدينية منطقة الدراسة، أما السياحة البيئية فهي من أهم مميزات منطقة الدراسة حيث تتميز منطقة الدراسة بتنوعه البيئي الواضح، ولذلك تنتشر به بعض المحميات والمعالم الطبيعية الجذابة، التي تشجع على ارتيادها كشكل من أشكال السياحة البيئية، وتعد هذه الأنواع من السياحة من العوامل الرئيسية لترجيح موقع عن آخر من حيث قربها من المعالم الموجودة بالمناطق المطلوب تخطيطها سواء كانت مناطق أثرية أو مزارات دينية أو معالم مهمة كالمتاحف والمحميات.

١٠-٤- الاطار المؤسسي: تفعيل دور مجالس المدن الواقعة بمنطقة الدراسة لإدارة برامج وخطط التنمية وذلك من خلال تنفيذ ما يلي:

* متابعة تفعيل المخططات التنموية الشاملة لاستغلال موارد المنطقة فى ضوء معايير ومبادئ التنمية المستدامة.
* متابعة وتقييم مشروعات التنمية العمرانية فى المدن والقرى بما يتفق مع توجهات مخطط التنمية الشامل للساحل الشمالى الغربى.
* إمداد مجالس المدن بالعناصر البشرية المدربة على استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية لضمان استمرارية عملية تحديث بنك المعلومات الخاص بها.
* إنشاء قاعدة للمعلومات على مستوى محافظة مطروح لتوفير المعلومات والبيانات وتحديثها بصفة مستمرة حيث تعتبر من أهم ضروريات استمرار عملية التنمية المستدامة ، وتلعب قاعدة المعلومات دورا محوريا فى ربط هذه المنطقة بالمؤسسات والهيئات المشاركة فى تنمية هذه المنطقة ويعتبر ذلك من أهم ضروريات المرحلة القادمة، كما أنه من خلال هذه الشبكة المعلوماتية يمكن متابعة عمليات التنفيذ وتحديد نقاط الضعف وأسبابها والعمل على علاجها قبل تراكمها أو تفاقمها.

١١- الأليات التي تحقق التنمية المستدامة للساحل الشمالي

Mechanisms for Sustainable Development of the Northern Coast

هناك عدد من الأليات التي تتضافر مع بعضها مكونة منظومة تنموية واحدة تساهم في استدامة التنمية وهي عبارة عن **(حسن توظيف الموارد،الإستغلال للإمكانيات المتاحة، التنوع، تنشيط الحراك السكاني، اللامركزية،التقارب، الإنتماء والمشاركة):**

١١-١- حسن توظيف الموارد: حيث تحوي منطقة الدراسة كم هائل من الموارد الطبيعية والتي يجب توظيفها بما يخدم استدامة التنمية بالمنطقة.

١١-٢-الإستغلال: تلعب الميزة النسبية لموقع المنطقة وطبيعتها الغنية بالموارد المتعددة في إقامة مراكز جذب

للسياحة والإستثمار، وإقامة مجتمعات عمرانية متكاملة تعمل علي استغلال الأراضي الصالحة للزراعة بمنطقة الدراسة وخصوصاً الزراعات المطرية.

١١-٣- التنوع: إن عملية التنمية المستدامة تتطلب التنوع في مجالات الأنشطة حيث أن الإعتماد علي التنمية السياحية وحدها للساحل الشمالي أمر له عواقبه، فالإعتماد علي عناصر وحيدة قد تكون قابلة للنضوب او الكساد لايحقق الشمولية والتواصل علاوة علي ذلك فإن تنوع القاعدة الإقتصادية يمكن من اطلاق الطاقات العاملة بصورة افضل.

١١-٤- تنظيم عملية الحراك السكانى الى المنطقة: ويكون ذلك من خلال خطة شاملة تتماشى مع الاستراتيجية الشاملة لاقليم الاسكندرية بما يضمن حسن الاداء وكفاءة استغلال الموارد حيث تمثل المنطقة مركز جذب للحراك السكانى من المحافظات المجاورة وخاصة محافظات اقليم الدلتا.

١١-٥- تعزيز منهج الا مركزية والادارة الاقليمية والمحلية: بهدف الوصول الى مبدأ الادارة عن قرب نظراً لكون منطقة الدراسة بعيدة عن موضع تمركز السلطة بالدولة فإن التحرر من قيود المركزية ستدفع عملية التنمية إلي الأمام، ومن الممكن ان يتم ذلك بتحديد عاصمة لمنطقة الدراسة يمكن من خلالها مباشرة عملية التنمية وتتحمل تبعاتها ولا يعني ذلك الإنفصال عن الخطط العامة للدولة بل تسير وفقا للمنهج الموضوع.

١١-٦- التقارب (تعزيز الوصولية): من اصعب معوقات التنمية هي العزلة ولإستدامة التنمية بمنطقة الدراسة لابد ان تتقارب المسافات من خلال ربط المنطقة بشكل اكبر بمحاور التنمية الطولية والعرضية للدولة ولا يكتفي بكون المنطقة محور تنموي عرضي، علي غرار محور روض الفرج الضبعة .

١١-٧- الإنتماء والمشاركة: من اهم اليات التنمية هي اشراك اهل المنطقة من مستثمرين وهيئات المجتمع المدني المختلفة والأفراد ، لأنها تولد الرؤي المستقبلية بين صناع القرار والقائمين علي التنفيذ وبين جموع المواطنين وتكون من خلا المشاركة في الإستثمارات، اوالمشاركة المعنوية من خلال المشاركة في بعض الأمور الإدارية ، وتكمن اهمية هذه الألية في ان سكان منطقة الدراسة يعتبرون ان هذه المنطقة ملكاً لهم نظراً للطبيعة القبلية لسكان منطقة الساحل الشمالي وأي تنمية بدون استفادة السكان المحليين سوف تكون محفوفة بعدم النجاح.

١٢- الموجهات التنفيذية Executive Directives

تتمثل الموجهات التنفيذية المطلوبة لتفعيل الإستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية المستدامة بمنطقة الدراسة فى الاتى:

* إقرار المخطط الاستراتيجي لاستخدامات الأراضى لمنطقة الدراسة.
* استصدار القرارات الجمهورية بتحديد تبعية المناطق طبقاً لجهات الولاية المختلفة.
* تكوين هيئة أو جهاز لإدارة التنمية يمثّل فيها التخصّصات العلمية المختلفة، بالإضافة إلى الجهات التنفيذية المعنيّة، وتكون مهمتها إعداد الدراسات التفصيلية، والتنسيق بين الجهات المختلفة، ومتابعة تخصيص الأراضى للتنمية والأعمال التنفيذية، والتقييم الدورى لمراحل الخطة، وحل المشاكل التى تعترى التنفيذ مع رفع كفاءة مجالس المدن الحالية بمنطقة الدراسة.
* إنشاء مجمع إستثمارى لخدمة المستثمرين يمثّل فيه مندوبى الهيئات والوزارات المختلفة، ويكون تابعاً للهيئة المنوط بها إدارة خطة التنمية ومتابعة تنفيذها، ومتصلاً بصورة مباشرة بأجهزة محافظة مطروح ومركز المعلومات.
* تقييم جديّة الجهات المخصّص لها أراضى فى تنفيذ المشروعات الاستثمارية، مع استصدار القرارات اللازمة لاسترداد تلك الأراضى بالنسبة للجهات غير الجادة فى التنفيذ، وإعداد الصيغة القانونية اللازمة لضمان التزام الجهة الاستثمارية بتنفيذ المشروع بالصورة التى تتفق مع خطط التنمية.

* تفعيل البرامج التنفيذية لأعمال البنية الأساسية لمشروعات التنمية بحيث لا يترتب على تباطؤ التنفيذ تردّد القطاع الخاص أو انصرافه عن الاستثمار.

* الالتزام الدقيق بالضوابط والاشتراطات البيئية والحفاظ على الثروات الطبيعية والمنظومة البيئية عند تنفيذ المشروعات وتشغيلها لضمان تواصل التنمية فى المدى الطويل.

* تفعيل دور اتحادات القطاع الخاص فى مجهودات التنمية بالمنطقة (جمعيات المستثمرين / الغرف التجارية والسياحية والصناعية / الاتحادات المهنية / التعاونية ...).

* إعداد برامج تأهيلية لتغيير بعض المفاهيم البدوية التى تكون سبباً من أسباب قصور خطط التنمية، وذلك من خلال عقد اللقاءات مع أعضاء المجلس المحلى ومع لجنة من كبار العائلات البدوية.

* إنشاء شبكة رصد التغيّرات البيئية تحوى على محطات فى مناطق متفرقة فى النطاق الساحلى والظهير لمتابعة التأثيرات والمستجدات البيئية الناتجة عن مشروعات التنمية، ويتطلب ذلك توفير الاعتمادات المالية، وتفعيل دور جهاز شئون البيئة وبالتنسيق مع الجهات المعنيّة الأخرى.

* المراجعة الدورية للآثار البيئية الموجبة أو السالبة المترتبة على التنمية، وإعادة تقييم المشروعات والخطط إن لزم الأمر من خلال هيئة إدارة التنمية المُقتَرح تكوينها.

١٣-النتائج والتوصيات

Conclusions and recommendations

في ضوء المعطيات السابقة توصل البحث علي المجمل الي انه لابد من وضع استراتيجية شاملة لتنمية منطقة الساحل الشمالي الغربي وظهيرها الصحراوي وتعزيز القدرة الإستيعابية للمنطقة من خلال تحفيز الهجرة الي المنطقة وتسهيل سبل الإستيطان بها في عدد محدد من اقطاب التنمية لها ركائز اقتصادية قوية تعمل علي تحفيز الإستقرار بالمنطقة، وخلق ظروف معيشية مناسبة للسكان سواء المتواجدين حالياً أو المتوقع استقدامهم للمنطقة في ظل مبادئ الإستدامة.

وأهم النتائج قطاعيا كما يلي:

١٣-١- قطاع العمران: يقترح البحث عمل مخطط استراتيجى لمنطقة الساحل الشمالى الغربى فى ضوء الامكانيات الطبيعية التى تحظى بها يتضمن جميع قطاعات التنمية الشاملة ويكون أساس مرجعيته جميع الدراسات والمخططات السابقة التى اعدت لهذه المنطقة متبنيا تطبيق مفهوم التنمية المستدامة لتحقيق التوازن بين مجهودات التنمية و الحفاظ على المنظومة البيئية بما يكفل عدم استنزاف الموارد الطبيعية وصيانتها للاجيال القادمة.

١٣-٢- شبكةالطرق والنقل

- وضع خطة هادفة لصيانة وتطوير جميع الطرق القائمة لضمان استمراريتها بما يضمن نجاح الخطط الاستثمارية المتوقعة والمقترح انشائها فى هذه المنطقة.

- رفع كفاءة الطرق الموازية للساحل وكذلك الطرق التي تقع داخل نطاقات التنمية، بالاضافة الى الطرق الفرعية المتعامدة (المتجهة من الشمال الي الجنوب)وإنشاء المزيد منها داخل نطاقات التنمية وذلك للربط بين الطريق الدولى والطرق الساحلية والمراكز العمرانية الرئيسية ومواقع النشاطات المقترحة في الظهير الصحراوي.

- تطوير السكك الحديدية ورفع كفاءتها من الحمام وحتي السلوم بما يحقق الربط السريع بين نطاقات التنمية.

- تطوير منفذ السلوم البرى ، والموانئ البحرية القائمة، بالاضافة الى تطوير شبكة النقل البحري والجوي بما يحقق الترابط المباشر بين المحافظة ودول حوض البحر المتوسط وبما يدعم التوجه التصديرى والارتقاء بحركة السياحة الدولية.

١٣-٣- قطاع السياحة يقترح مجموعة من السياسات من أهمها:

- تحديث مخططات التنمية السياحية فى اطار مبدأ تحسين ورفع كفاءة الأداء البيئي للعمران السياحي بالاضافة الى تطوير الأطر التنظيمية وتيسير الإجراءات المرتبطة بالتنمية والاستثمار السياحي.

- نشر ثقافة السياحة البيئية وتنشيطها لدى السكان المحليين

وتوضيح الدور الذي تقوم به الأنشطة السياحية والترفيهية في تنشيط ودعم القاعدة الاقتصادية للمحافظة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة تمتص جزءا من نسبة البطالة المرتفعة بالمحافظة.

١٣-٤- التطوير البيئى يقترح مجموعة من السياسات من أهمها:

- اتخاذ الإجراءات والضوابط البيئية لمشاريع التنمية المختلفة للحد من مصادر التلوث.
- متابعة ومقاومة عمليات التصحر، ومواصلة الرصد البيئى لمواجهة المخاطر.
- عدم القيام بأى أعمال من شأنها الأضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية ، بالاضافة الى حظر صيد أو نقل أو قتل أو إزعاج الكائنات الحية البرية أو البحرية.

١٣-٥- قطاع التنمية الزراعية يقترح مجموعة من السياسات العامة تتمثل في:

- وضع خطة عاجلة لحماية الأراضي الزراعية القائمة و القابلة للاستصلاح من الزحف العمراني عليها مع الاخذ في الاعتبار التوسع في المشروعات الزراعية راسيا بزيادة قدرتها الإنتاجية من خلال الأبحاث الزراعية ومقترحات التقنية الحديثة.
- العمل على تحقيق الإدارة المستدامة للمراعي وتنميتها والحد من الرعي الجائر للمراعي الطبيعية والحفاظ عليها في ضوء الضوابط والأنظمة البيئية الخاصة بهيئة الحياة الفطرية.
- استخدام أساليب الري الحديثة في المشروعات الزراعية (الري بالتنقيط – الري بالرش) للحفاظ على مصادر المياه الجوفية وعدم استنزافها.

THE PROPOSED STRATEGIES TO ACHIEVE COMPREHENSIVE AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF THE NORTHERN COAST AND HINTERLAND

Dr.Gamal gomaa Heliwah* Dr. Shaban Attya AbuKhtwah*

ABSTRACT

The Arab Republic of Egypt, like other developing countries, suffers from a continuous and unjustified increase in the population, which negatively affects the internal and virtual development resources. Due to the lack of real mechanisms to regulate the relationship between this continuous increase in population and the optimal exploitation of these resources, the subject of sustainable development and the mechanisms of achieving it in our time The current essential and indispensable and an important demand is necessary to interact with and respond to the requirements and not just an invitation to discuss the scientists and specialists in their seminars or conferences.

This theme, which is one of the main components of environmental awareness, which in turn forms the general framework of human progress and civilization in the present century, and where sustainable development requires improving the living conditions of all individuals without increasing the use of natural resources beyond the capacity of development areas to endure With the continuous increase in the population of the Delta and Alexandria region as well as the unjustified use of environmental resources in the North Coast region and its desert lagoon, which represents the vessel that absorbs population growth in these regions, the search for mechanisms to achieve the principle of sustainable development is not neutral Therefore, the integrated sustainable development plan for the northern Sahel is one of the most important plans prepared by the state to absorb the future population growth (about 34 million people), because the region of the northern coast and desert areas of huge natural resources have not been exploited so far .

The study area is one of the few areas in Egypt that has all the potential to attract investment in all fields, in addition to the moderate climate throughout the year. Despite the many studies of the northern coast, Identifying geographical and sectoral gaps and using them to develop an integrated and sustainable strategy for the development of the northern coast .

The research has reached a strategic plan for the North West Coast and Sahara Desert in the light of its natural potential. It includes all sectors of comprehensive development and is the basis of reference. All previous studies and plans prepared for this region adopt the concept of sustainable development to balance development efforts and maintain the system. To ensure that natural resources are not depleted and conserved for future generations, and that economic strength is diversified with the importance of achieving coherence and complementarity between tourism activity and other economic activities, Especially the management of land, water and environment, with radical changes in the economic conditions and living patterns of the population. It is also necessary to avoid the mechanisms of human resources development and activating the participation of the local community to advance development. The plan aims at achieving regional balance between major cities and other urban communities, As well as achieving population balance in the governorate, through the redistribution of the population in a balanced and distributed resources, and strengthen the current urban format by addressing the gap between the ranks and sizes of urban communities, as well as achieve compatibility between the development functions of urban communities Administrative roles played by, in addition to achieving good management and sustainable use of land within the territory.

***Department of urban planning – Faculty of Engineering – AlAzhar University**

١٥- المصادر

١- ديب ، مهنا. ريدة ، سليمان – التخطيط من أجل التنمية المستدامة – مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون- العدد الأول- ٢٠٠٩ .https://www.scribd.com/doc/242949474

٢- منتديات ملتقى الموظف الجزائرى.http://www.mouwazaf-dz.com

٣- رزوقي ، مهدي.غادة موسى. ميثم حسن " التنمية العمرانية المستدامة فى مركز الكرخ" قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة بغداد.https://www.iasj.net

٤-www.iefpedia.com

٥- http://saadhemache.blogspot.com.eg .

٦- البيلي.أحمد عوض- مستقبل محاور التنمية العمرانية الساحلية بمصر- رسالة دكتوراه جامعة الازهر ٢٠١١م

٧- شرف، عبدالحي. عصام ، فاروق – دور شبكة النقل القومى فى الربط بين التنمية الحضرية المستدامة للمدن وتحسين الظروف المعيشية – المؤتمر العربى الاقليمى – القاهرة ٢٠٠٣ . شبكة المعلومات الدولية .

٨- مكي. هشام – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية – جامعة حسيبة بن بو على الشلف بالجزائر- ملتقى دولي استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية – اكتوبر .٢٠١٣

٩- دور قطاع النقل في تحقيق التنمية المستدامة -الاتحاد الاوروبي كنموذج - ملتقى دولي إستراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية- اكتوبر ٢٠١٣ https://www.researchgate.net

١٠- http://www.al-jazirah.com/digimag/02042006/hasebat4.htm

١١- خلف. كمال – دورة ترسيم حدود المحافظات – الجمعية المصرية للتخطيط العمراني – ٢٠١٤- القاهرة

١٢- عقبة، ابراهيم. إيهاب محمود- مني عيد – معايير تقييم الحساسية البيئية للسواحل الشمالية المصرية كمدخل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة – المؤتمر العربى الاقليمى – القاهرة ٢٠٠٣.
https://www.researchgate.net/profile/Ehab_Okba/publication/282183772

١٣- وزارة البيئة، تقرير التوصيف البيئ لمحافظة مطروح، القاهرة ٢٠٠٨ www.eeaa.gov.eg

١٤- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، مشروع المخطط الاستراتيجى لتنمية الساحل الشمالى الغربى وظهيره الصحراوى، القاهرة ،٢٠٠٧.www.gopp.gov.eg

١٥- وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية،المخطط الإستراتيجي للصحراء الغربية في إطار محاور التنمية، القاهرة ٢٠٠٨ .

١٦- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، المنظور البيئي لإستراتيجية التنمية العمرانية لإقليم الإسكندرية ،القاهرة ٢٠١٠ .